

**أثر التمويل المركزي على مشاريع شركات<sup>1</sup>  
النفط الاستخراجية  
(حاله عملية في شركة نفط الجنوب)**

**ا.م.د عبد الحسين توفيق شبلي**

**جامعة البصرة - كلية الادارة والاقتصاد - قسم المحاسبة**

**الباحث: عبد الحسين كاظم نعيم**

**جامعة البصرة - كلية الادارة والاقتصاد - قسم المحاسبة**

---

<sup>1</sup>بحث مستل من رسالة ماجستير

## **Impact of the central financing on the projects of extractive oil companies**

**(Basrah Oil Company case study)**

**Assist. Prof. Dr. Abdul Hussein T. Shibli**

**Researcher: Abdul Hussein Kadhem Naeem**

### **Abstract**

This study focused on the analysis of the impact of funding the implementation of the oil companies' extractive projects within the central funding (the general budget of the country) with the selection of the SOC (South Oil Company) as a case study based on the accounts final (investment and operational) of the company to the period between 2003-2015, due to the positive impact of funding in support of these Companies to achieve cash surplus in foreign currency because it main output is oil, which is the main source of funding for the country budget. The study aimed to analyze the impact of central funding on extractive oil companies and the impact of the (organizational structure, costs, and revenues) of these companies and proposing a new mechanism to deal with the delay in current financing policies.

- المجلد الثاني عشر
- العدد الخامس والعشرون
- حزيران 2020
- استلام البحث: 2017/11/1
- قبول النشر: 2017/12/11

## أثر التمويل المركزي على مشاريع شركات النفط الاستخراجية (حاله عملية في شركة نفط الجنوب)

إ.م.د. عبد الحسين توفيق شبلي  
الباحث: عبد الحسين كاظم نعيم

### المستخلص

ركز هذا البحث على تحليل اثر تمويل تنفيذ مشروعات شركات النفط الاستخراجية ضمن التمويل المركزي (الموازنة العامة للدولة) مع اختيار شركة نفط الجنوب كدراسة حالة بالاعتماد على الحسابات الختامية (الاستثمارية والتشغيلية) والفترة من 2003-2015، لما للتمويل من مردود ايجابي في دعم هذه الشركات لتحقيق فائض نقدي وبالعملة الصعبة لأن إنتاجها الأساسي هو مادة النفط التي هي المصدر الرئيس في تمويل الموازنة العامة. وهدف البحث الى تحليل أثر التمويل المركزي في هذه الشركات وما ينتج عنه من أثر في (الهيكل التنظيمي، والتكاليف، والإيرادات) واقتراح آلية جديدة يتم من خلالها معالجة التأخير الذي تتصف به السياسات التمويلية الحالية.

## المقدمة

تعد شركة نفط الجنوب من كبرى الشركات النفطية في الشرق الاوسط من ناحية مساحة مواقعها النفطية و انتاجها اليومي الذي بلغ ليوم 2017/8/31 (3098863) برميل، فضلاً لما تتمتع به من احتياطي نفطي مؤكد، وتعتمد الشركة على الدولة (وزارة المالية) في تمويل موازنتها الاستثمارية بعد موافقة (وزارة التخطيط) على ادراج تلك المشروعات ومن ثم مصادقة الجهات التشريعية، لتتم المباشرة بإجراءات تنفيذ تلك المشروعات التي هدفها الاساسي هو تحقيق الهدف المخطط لإنتاج النفط.

كما وتعتمد الدولة العراقية في اعداد الموازنة العامة على الواردات النفطية بنسبة لا تقل عن 95% سنوياً وهذه النسبة تعد مرتفعة جداً وخطيرة في الوقت نفسه، لهذا كان لزاماً عليها الاهتمام الاستثنائي بشركات استخراج النفط كافة. ومن هنا تأتي فكرة البحث لغرض اقتراح آلية جديدة لتمويل المشروعات الاستثمارية لتعظيم ايرادات تلك الشركات بشكل خاص وايرادات الدولة بشكل عام. إذ إنه على الرغم من عدّ الشركات النفطية شركات عامه بموجب قانون الشركات العامة ذي الرقم (22) لسنة 1997 المعدل الذي بموجبه تم تغيير سياسة التمويل فيها من التمويل المركزي الى التمويل الذاتي للمصاريف التشغيلية كافة وجزء بسيط من الموازنة الرأسمالية والابقاء على تمويل مشروعاتها الاستثمارية مركزياً حسب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل ذي المرقم (71) لسنة 1999، مما أنطوى عليه استخدام موازنتين مستقلتين من ناحية التمويل والتسجيل بالسجلات، إذ تعتمد الموازنة التشغيلية (الجارية) تمويل واثبات المصاريف التشغيلية من السيولة الذاتية لإدامة الانتاج، أما الموازنة الاستثمارية لزيادة الإنتاج فتمول مركزياً من خلال وزارة المالية.

من هنا جاءت أهمية هذا البحث لكون القطاع النفطي المساهم الرئيس في تمويل الموازنة العامة للدولة، وما لهذا القطاع من مساهمة في جلب عملة صعبة تساعد في تحسين الوضع الاقتصادي للبلد. وهدف البحث الى تحليل أثر تمويل مشروعات شركات النفط الاستخراجية ضمن التمويل المركزي على (الهيكل التنظيمي والتكاليف والاييرادات)، وايجاد اسلوب جديد لإجراءات التمويل لما لها من أثر ايجابي في هذه الشركات في تحقيق اهدافها المخططة.

## الجانب النظري

### أولاً: منهجية البحث

#### أ- مشكلة الدراسة:

إن اعتماد شركات استخراج النفط لسياسة التسعير الكلفة زائد هامش ربح، وتمويل مشروعاتها الاستثمارية ضمن التمويل المركزي، يؤدي الى أن اي تأخير في تمويل تلك المشروعات يسبب ضياع في الايرادات المتوقعة من تكاليف تلك المشروعات لأنها شركات تمويل ذاتي، وتكمن المشكلة في ان تمويل جزء من موازنة الشركات

الاستخراجية يعتمد على التمويل المركزي للمشروعات الاستثمارية ولكون تلك المشروعات هي السبب الرئيس في زيادة الإيرادات عليه يجب اكمالها بالوقت المحدد لها لضمان تدفق زيادة الإيرادات السنوية.

#### ب- هدف البحث:

هدف البحث الى تحليل أثر التمويل المركزي في الشركات النفطية الاستخراجية واقتراح آلية يتم من خلالها تجاوز التأخير الذي تتصف به السياسات التمويلية، وإظهار خطورة الاجراءات المتبعة حالياً على انجاز المشروعات النفطية وذلك من خلال تقديم المعلومات المحاسبية التي تشجع متخذي القرارات في الحد من هذه الاجراءات الروتينية المعقدة.

#### ت- أهمية البحث:

بالنظر للأهمية الكبيرة للقطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة للدولة التي تصل الى 93% تحت هذه الأهمية اهتمام الباحثين في تطوير هذا القطاع الحيوي من الناحيتين الفنية والمالية ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة حيث أن اظهر أثر التمويل المركزي في شركات النفط الاستخراجية والسرعة في انجاز المشروعات الاستثمارية لتلك الشركات ورسمتها يؤدي الى زيادة الطاقات الانتاجية والطاقات التصديرية لكونها المورد الاساسي في تمويل الموازنة العامة للدولة، لذا فإن تقليص فترة التمويل للمشروعات الاستثمارية تؤدي الى السرعة في انجاز هذه المشروعات.

#### ث- فرضية البحث:

اعتمد الباحثان على الفرضية الآتية:

إن جزءاً مهماً من الإيرادات في شركات النفط الاستخراجية يعتمد على تمويل المشروعات الاستثمارية ضمن التمويل المركزي لذلك فإن تغيير سياسات التمويل لغرض سرعة انجاز مشروعاتها ورسمتها أول بأول ينعكس ايجاباً على التكاليف والإيرادات فيها. حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية: اختار الباحثان شركة نفط الجنوب لأنها تعد من كبرى الشركات النفطية بالعراق في إنتاج النفط وكذلك في تنفيذ المشروعات.  
ب- الحدود الزمانية: سيعتمد الباحثان الفترة ما بين 2003-2015 لإتمام البحث.

#### ج- مصادر جمع البيانات

من أجل تحقيق جميع متطلبات الدراسة بجانبها النظري والعملية سيركز الباحثان على ما توفره مصادر البيانات التالية: -

- أ- الكتب والدوريات والرسائل الأكاديمية والانترنت.
- ب- الموازنة الاستثمارية لشركة نفط الجنوب من 2003 الى 2015.
- ت- تقرير الإدارة والحسابات الختامية لشركة نفط الجنوب للفترة من 2004-2013.
- ث- الزيارات الميدانية لبعض مواقع شركة نفط الجنوب.

#### ثانياً: دراسات سابقة

على الرغم من أن هذا البحث حسب علم الباحثان هو الاول الذي تناول موضوع أثر التمويل المركزي في تمويل مشروعات شركات التمويل الذاتي، إلا أن هناك بعض الدراسات تم الاسترشاد بمعطياتها عند اعداد هذا البحث والتي توافرت لدى الباحثان في الوقت الحاضر منها:

1. دراسة (مريبط، قاسم رهياف، 2011) (أثر تعدد جهات الانفاق الاستثماري في عمل أجهزة الرقابة دراسة تطبيقية لواقع الرقابة على تنفيذ المشروعات في دائرة صحة البصرة). إذ هدفت الدراسة الى ابراز دور ومسؤولية الجهات الرقابية في تنفيذ الموازنة الاستثمارية في ظل تعدد جهات الانفاق الاستثماري للحكومة، ووضع برنامج تدقيق مقترح للرقابة عند تعدد جهات الانفاق الاستثماري، وتوصلت الدراسة الى وجود أكثر من اتجاه لتخطيط الموازنة الاستثمارية بالنسبة للدوائر القطاعية، وأن تأخر المصادقة على الموازنة العامة للدولة يؤدي الى التأخر في تنفيذ المشروعات وتدوير مبلغها للسنة اللاحقة.

2. دراسة (عبادي، بتول مطر والزيادي، علاء حمد عبد، 2014) (تحليل أوجه الانفاق للموازنات الفدرالية في العراق للمدة (2006-2012) إذ هدفت الدراسة الى تحليل أوجه الانفاق بالنسبة للموازنة العامة في العراق وتحديد ما هو مخصص للموازنة الاستثمارية، وتقييم اثار اوجه الانفاق ومستوى التنفيذ للمشروعات الاستثمارية القطاعية، وما إذا كانت تلبى مقومات عملية التنمية الاقتصادية، وتوصلت الدراسة الى أن الموازنة العامة اتسمت بزيادة الانفاق الاستهلاكي على حساب النفقات الاستثمارية، وتدني نسب التنفيذ وكفاءة الصرف المالي للمشروعات الاستثمارية مما ادى ذلك الى طلب تدوير التخصيصات للسنوات القادمة.

#### ثالثاً: موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

ركزت الدراستان السابقتان على التمويل المركزي للدوائر الحكومية التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي، لكن الدراسة الحالية ستركز على التمويل المركزي للوحدات الانتاجية أي يكون لديها مجموعتان دفتريتان تختلفان الواحدة عن الاخرى باختلاف الانظمة المحاسبية إذ تعتمد في تسجيل العمليات الاستثمارية على النظام المحاسبي الحكومي ومن ثم التحول الى النظام المحاسبي الموحد عند انجاز المشروع ودخوله في العملية الانتاجية.

#### رابعاً: الموازنة العامة للدولة المفهوم والأهمية وعلاقتها بالوحدات الحكومية

##### 1. مفهوم الموازنة العامة

أن عملية إعداد الموازنة هي عملية تحديد وجمع وتلخيص وتوصيل المعلومات المالية وغير المالية حول أنشطة المؤسسة المستقبلية، وتتيح عملية وضع الموازنة لمديري جميع أنواع الوحدات الفرصة لمواءمة أهدافهم التنظيمية مع الموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف (Needles, Powers, & Crosson, 2014: 908). وأشار

(Horngren et al, 2012:184) الى ان الموازنة تعني تعبيراً كميّاً عن خطة العمل المقترحة من قبل الإدارة العليا عن فترة ما، والمساعدة على تنسيق ما يجب القيام به لإنجاز تلك الخطة، وبذلك تكون الموازنة هي المخطط الرئيس لما يجب القيام به للفترة القادمة.

وقد كانت الموازنة تهدف في بداية الامر الى تحقيق الرقابة المالية والتشريعية للتأكد من إن الإيرادات قد تمت جبايتها خلال المدة على وفق للقوانين النافذة، وقد تم انفاقها في الاغراض المخططة ضمن سياسات الدولة وفي حدود التخصيصات المصرح بها (السلطان و ابو المكارم، 1990: 98-99). أما في الوقت الحاضر، فتتمثل المشكلة الرئيسية لإدارة الموازنة في ضمان الاتساق بين الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج التنمية المستدامة مع إمكانية تأمين هذه الموارد (Fuior & Gutan, 2015: 71). وتعد الموازنة من العناصر الأساسية للتخطيط المالي والرقابة وتقييم الاداء الحكومي، ويجب على كل وحدة حكومية أن تقوم بإعداد موازنة شاملة تغطي جميع الاموال الحكومية، وصناديق الائتمان، أو الوكالات الائتمانية مرة واحدة أو تكون في بعض الدول مرتان خلال الفترة المالية (GRANOF & KHUMAWALA, 2011: 87). وبهذا يمكن أن توصف الموازنات على انها خطط قانونية مصادق عليها لعمليات مالية تتجسد بالمصادقة على المصروفات الواجب انفاقها لأغراض محددة من خلال فترة الموازنة وتحديد الوسائل اللازمة لتمويلها (Wilson, Kattelus, & Reck, 2007: 72).

أما من وجهة نظر شركات التمويل الذاتي فإن الموازنة العامة للدولة هي البيان الذي يعرض ما يمكن أن تقوم به خلال سنة الموازنة لتحقيق اهدافها الخاصة واهداف الدولة العامة، حيث إنها وحسب القانون العراقي تقوم بإعداد موازنتين مستقلتين الواحدة عن الاخرى، الموازنة الجارية وتمول من الإيرادات الذاتية والموازنة الاستثمارية وتمول من الموازنة العامة للدولة، لذلك تنظر هذه الشركات الى الموازنة العامة بأنها الاداة التي من خلالها يتم تطوير وتوسيع عملياتها الانتاجية، وكذلك تتمكن من خلالها بتخفيف العبء على سيولتها الذاتية، لما تحصل عليه من مورد إضافي سنوي جعلها تتسابق في تنفيذ اكبر قدر ممكن من مشروعاتها ضمن الموازنة لتحقيق الدعم الحكومي لها (اللقاءات المباشرة مع مسؤولي شركة نبط الجنوب). وقد عرفت الموازنة العامة بعدة تعريفات منها:

عرفها قانون المحاسبة الفرنسي لعام 1926 بأنها ((وثيقة تنبؤ وقرار الإيرادات والنفقات السنوية للدولة أو لأنواع الخدمات التي تخضع هي الاخرى لنفس القواعد والتنظيمات القانونية)) (الخطيب و المهائني، 2010: 270). في حين أن القانون الامريكي عرفها بأنها ((صك تقدر فيه نفقات السنة التالية ووارداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقدم واقتراحات الجباية المعروض فيها)) (سلوم و المهائني، 2007: 95). وعرفها قانون اصول المحاسبات العامة ذو الرقم (28) لسنة 1940

المادة (2) الفقرة (1) بأنها ((الجدول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة)) (قانون اصول المحاسبات العامة رقم 28 لسنة 1940). أو ((أنها طريقة منهجية لجمع أو تخصيص الموارد)) (Hager, Hobson, & Wilson, 2001: 3) أو هي ((خطة مالية تستخدم مرة واحدة وتغطي فترة زمنية محددة)) (Certo & Certo, 2012: 232).

من كل ما تقدم تعد الموازنة بياناً يتم من خلاله تقدير الإيرادات اللازمة للإنفاق الحكومي على الالتزامات الحكومية التقديرية كافة خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، وكذلك تحديد الطرائق الواجب اتخاذها لسد عجز الإيرادات لكي تتمكن الوحدات التنفيذية إنفاق ما مطلوب منها بموجب تلك الموازنة وللفترة الزمنية نفسها.

## 2. أهمية الموازنة العامة

أن عملية اعداد الموازنة تتطلب وقتاً وكلفة مرتفعة، ومع ذلك فإن التضحية بهاذين العاملين (الوقت، الكلفة) تقابلها فوائد أكبر، وأن عملية الاعداد تعزز من اجراءات التخطيط والتنسيق بين مختلف الاطراف فضلاً عن أنها تعزز من عملية قياس الاداء وعملية تصحيح الانحرافات (Edmonds, Tsay, & Olds, 2011: 307). وإن لأعداد الموازنة العامة من قبل الجهات التنفيذية الحكومية وقرارها من قبل الجهات التشريعية أهمية كبيرة لهذه الجهات فضلاً عن أهميتها بالنسبة للمجتمع الذي تتكون منه الدولة سواء اشخاص او شركات، فبالنسبة لأهميتها لكل من: 8- (عصفور، 2015: 18-20) و (الشحادة، البرغوثي، القطيش، و الروايدة، 2011: 99) و(عبدالباقي، 1947: 7-9)

أ- الجهات التنفيذية: فالموازنة تعد بيان عمل للوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة، وتستطيع من خلالها تحديد الخدمات التي ستقوم بها لسنة مالية قادمة لخدمة مواطنيها، بمشروعات مقترحة تنفذها في اثناء فترة الموازنة، والتعرف على الإيرادات المقترحة لسير عملها، بدلاً من العشوائية في اتخاذ القرارات.

ب- الجهات التشريعية: الموازنة تحقق الرقابة على اعمال الجهات التنفيذية الحكومية وهل انها حققت الاهداف المطلوبة لسياسة الدولة ومسائلتها عن اية انحرافات في التنفيذ، حمايةً للمال العام، وتكون رقابة البرلمان بعد اقرار قانون الموازنة، أو أثناء التنفيذ (تقارير سير الاعمال)، أو بعد التنفيذ (المصادقة على الحسابات الختامية).

ت- المواطنون: الموازنة تتضمن بياناً لما ستقدمه الحكومة خلال السنة القادمة من إيرادات او نفقات، إذ يستفيد المواطنون او يتحملون بعض الاعباء لغرض تنفيذ الموازنة، فالاستفادة: تعني التعرف على نفقات الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بتنفيذ مشروعات ذات مصلحة عامة، او توزيع للثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة من خلال تقديمها خدمات مجانية (الخدمات السيادية)، اما الاعباء: تعني التعرف على نسب الضرائب والاستقطاعات التي ستمارسها

الدولة في السنة القادمة لتحقيق الإيرادات سواء لسد عجز لديها أم لتحقيق بعض من العدالة الاجتماعية لتخفيف الفوارق بين الاغنياء والفقراء.

ث- الشركات الحكومية العامة (الشركات النفطية الاستخراجية) عينة دراستنا فعلى الرغم من صدور قانون الشركات العامة ذي الرقم 22 لسنة 1997 المعدل الا أن هذه الشركات ما زالت تمول من قبل الموازنة العامة للدولة بالنسبة لمشروعاتها الاستثمارية حسب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل ذي الرقم 71 في 15/5/1999 وتعليمات هيئة التخطيط في مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 1999 الفقرة (1) منه والتي نصها ((الاستمرار في تمويل المشروعات المدرجة في الخطة الاستثمارية التي تنفذها المنشآت التي تم تحويلها الى شركات عامة بموجب القانون رقم (22) لسنة 1997 في الموازنة الاستثمارية بنفس الاسلوب المتبع حالياً في رصد التخصيصات السنوية لهذه المشروعات)). لذا سيتم التطرق للأهمية من ناحيتين بالاعتماد على القوانين والتعليمات واللقاءات المباشرة مع المسؤولين في شركة نفط الجنوب.

(1) الفائدة: إن إنتاج النفط حسب المادة (111) من الدستور العراقي لسنة 2005 ((النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات)) وهنا إيرادات مبيعات النفط بأسعار السوق تكون خارج تصرف تلك الشركات، وانما تتحقق إيراداتها بطريقة (الكلفة زائد هامش ربح) سواء كان البيع الى الشركات الحكومية في الداخل مثل (شركات مصافي النفط أو دوائر وزارة الكهرباء... الخ) أم التصدير الى الخارج من خلال شركة تسويق النفط (SOMO)، وبالرجوع الى أهمية اقرار الموازنة فأنها تحقق لها جزءاً من الإيرادات والسيولة النقدية، لهذا تسعى هذه الشركات الى محاولة زيادة ادراج وسرعة إنجاز الكثير من مشروعاتها ضمن خطة السنة القادمة، وإن هذه (الزيادة والسرعة) حتى ولو كانت على حساب جودة تنفيذها لتلك المشروعات، لأن تمويل مشروعاتها ضمن التمويل المركزي يعني انها ستنجز تلك المشروعات دون ان يتم الصرف عليها من سيولتها الذاتية، وأن إنجاز المشروع ورسمته سيؤدي في نهاية السنة المالية الى احتساب كلفة اندثار هذا المشروع ضمن التكاليف النفطية، ولكونها تستخدم طريقة الكلفة زائداً هامش ربح في احتساب الإيرادات فأن تكاليف اندثار تلك المشروعات زائد هامش ربحها سيزيد من إيراداتها وسيولتها النقدية، مما يجعلها تسعى للحصول على تخصيصات عالية ضمن التمويل المركزي لغرض زيادة الإيرادات والسيولة النقدية لديها (الحسابات الختامية لشركة نفط الجنوب للسنوات (2003-2015)).

(2) السلبية : إن أي تأخير في اقرار الموازنة أو في التمويل من قبل وزارة المالية سيفقد تلك الشركات إيرادات تأخر إنجاز المشروعات وكذلك اعتماد إنجاز بعض المشروعات على إنجاز مشروعات تكملية اخرى، مما يضطر هذه الشركات الى إجراء قيود مستحقة لأعمال أنجزت خلال الفترة ولم يتم تسلم سيوله نقدية مقابل

تخصيصاتها من وزارة المالية، لان عدم اثبات هذه القيود يؤدي الى الضغط على تخصيصات السنة اللاحقة بسبب مبدأ سنوية الموازنة وانتهاء التخصيصات بانتهاء السنة المالية، وهذا ما أشار إليه (الهاشمي) إن نسبة كبيرة من التخصيصات المعتمدة يتم صرفها في نهاية السنة المالية حتى تستطيع الشركات الحصول على تخصيصات في السنة القادمة على الأقل مساوية أو أعلى من تخصيصات السنة الحالية لأن المراجع العليا لتلك الشركات تأخذ بنظر الاعتبار ما تم صرفه من تخصيصات السنة الحالية لغرض التخصيص للسنة القادمة(الهاشمي، 2012: 170).

### 3. علاقة الموازنة بالوحدات الحكومية

أ- ماهية الوحدات الحكومية؟

هي الوحدات التي تتكون منها الدولة والداخلية ضمن الموازنة العامة لها مثل الوزارات والدوائر التابعة لها والدوائر غير المرتبطة بوزارة، ويمكن تصنيفها الى نوعين: (اسماعيل و نائل، 2010: 24-25)

- الوحدات الادارية الحكومية: التي تقديم خدمات (سيادية، اجتماعية، بنى تحتية) لمواطنيها وبدون مقابل أو بمقابل رمزي لا يغطي تكاليف تلك الخدمات.
- الوحدات الاقتصادية الحكومية: التي يكون نشاطها الاقتصادي انتاج السلع أو تقديم الخدمات وهدفها الاساسي من ذلك تحقيق الربح لغرض تمويل نشاطها والموازنة العامة للدولة.

إن الوحدات الحكومية تعتمد نظاماً محاسبياً معيناً حسب نشاطها، أو حسب الاهداف المطلوب تحقيقها من مزاوله ذلك النشاط، مثلاً النظام المحاسبي الحكومي يطبق على الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح، لذا لا يهتم هذا النظام بقياس الربح، وإنما يهتم بتحقيق أهداف الدولة العامة والرقابة عليها، أما الوحدات الحكومية الهادفة للربح فتطبق نظاماً محاسبياً قريب الشبه بنظم المحاسبة التجارية مثلاً النظام المحاسبي الموحد (بديوي و نصر، 2006: 41).

وفيما يخص الوحدات الحكومية العراقية والتي تدار حسب القوانين العراقية فقد تدخلت الدولة من خلال تحمل الموازنة العامة ببعض النفقات سواء كانت نفقات تشغيلية مثل (شركات مصافي النفط، ودوائر وزارة الكهرباء،... الخ) لدعم مواطنيها أم نفقات تشغيلية لدعم بعض الشركات العامة المتوقفة عن الانتاج أو الخاسرة حالياً مثل(معامل الحديد والصلب، والبتروكيماويات) أو نفقات استثماريه مثل شركة نفط الجنوب حالة هذه الدراسة، مما ولد لدينا وحدات حكومية تدار من قبل اكثر من نظام محاسبي لتسجيل المعاملات المالية، وما يترتب من ذلك من تهيئة كادر محاسبي لديه المام بعمل اكثر من نظام محاسبي، وكيفية الربط بين تلك الانظمة لغرض الوصول الى النتائج النهائية من تمويل تلك النفقات.

ب- الفرق بين الوحدات الحكومية الهادفة للربح وغير الهادفة للربح

على الرغم من أوجه الشبه في بعض النقاط الأساسية والمهمة التي تلتقي فيها الوحدات الحكومية بنوعها مثل كلاهما (يعتمد التسجيل الكامل للتصرفات المالية، والرقابة عليها قبل وبعد الصرف، واعتماد التكلفة التاريخية ووحدة القياس... الخ من المبادئ والفروض المحاسبية، واعتمادها مجموعة دفترية متكاملة فضلاً عن المجموعة المستندية، واصدار الكشوفات الدورية، والقوائم المالية في نهاية الفترة المحاسبية) (سلوم، 2001: 19-20). الا انه هناك الكثير من نقاط الاختلاف فيما بينهما يوضحها الجدول رقم (1) الآتي: -

جدول رقم (1) الفرق بين الوحدات الحكومية الهادفة للربح وغير الهادفة للربح

الوحدات الحكومية الهادفة للربح	الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح
تطبيق النظام المحاسبي الموحد كنظام اساسي والنظام المحاسبي الحكومي في حالة تمويل مشروعاتها الاستثمارية ضمن الموازنة العامة للدولة.	تطبيق النظام المحاسبي الموحد كنظام اساسي والنظام المحاسبي الحكومي فقط.
اعتماد موازنة تخطيطية مصادقه من قبل مجلس الادارة.	اعتماد موازنة تخطيطية مصادقه من اعلى سلطة تشريعية.
تتمتع بشخصية معنوية ولديها رأس مال ثابت تتم زيادته ونقصانه حسب القانون.	لا تتمتع بشخصية معنوية وليس لديها رأس مال ثابت وإنما تخصص لها الاموال سنوياً.
تفرق بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية عند تطبيق نشاطها الجاري، ولا تفرق عندما تمول مركزياً لإنجاز مشروعاتها الاستثمارية ولكنها تستخدم سجلات فرعية للتمييز من أجل رسملة المشروعات.	لا تفرق بين المصروفات الإيرادية والمصروفات الرأسمالية.
تستخدم الاندثارات على الموجودات الثابتة سواء كانت مشتتة ضمن إيراداتها الذاتية او منجزة ضمن التمويل المركزي بعد اكتمالها ورسملتها.	لا تستخدم الاندثارات على الموجودات الثابتة وإنما اكتفت في اظهار الموجودات في حسابات متقابلة لغرض الرقابة والسيطرة.
تكون فيها مجالس ادارة بعض اعضائها منتخب من الموظفين وتوزع الارباح على المنتسبين في حالة تحققها على وفق القوانين والتعليمات النافذة	لا توجد فيها مجالس ادارة ولا توزع ارباحاً على الموظفين.

تستخدم اساس الاستحقاق في التسجل لمعاملاتها المالية ضمن التمويل الذاتي والاساس النقدي أو النقدي المعدل في التسجيل لمعاملاتها الممولة مركزياً ضمن الموازنة العامة	تستخدم الأساس النقدي أو الأساس النقدي المعدل في التسجيل لمعاملتها المالية كافة.
تسهم بنسبة من ارباحها في تمويل الموازنة العامة حسب القانون العراقي (45%) حصة خزينة الدولة.	جميع الايرادات تكون لصالح خزينة الدولة.

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على (درويش وتكلا، 1992: 73) و (اسماعيل ونائل، 2010: 25-27) و (القوانين العراقية واجراءات العمل لشركة نفط الجنوب)

ت- العلاقة بين الموازنة وشركات النفط الاستخراجية

يؤدي النفط العراقي أهمية استراتيجية كبيرة على الصعيدين الخارجي والداخلي، الخارجي بسبب ما يمتلكه العراق من احتياطي نفطي مؤكد وغير مؤكد إذ يحتل المركز الثالث عالمياً، أما على الصعيد الداخلي فتهمين الإيرادات النفطية على حجم الصادرات العراقية للخارج وما يترتب عنها من إدخال عملة أجنبية صعبة تساعد في تحديد حجم الناتج المحلي الاجمالي وتطور دور الدولة في إدارتها لمواردها النفطية من خلال ما تظهره موازنتها العامة (عبدالرضا و مشاري، 2016: 7-8).

وهناك علاقة مباشرة بين الموازنة العامة للدولة وشركات النفط الاستخراجية وخصوصاً في الدول الريعية وحيدة المصدر تقريباً في تمويل موازنتها العامة إذ تؤثر وتتأثر بها، وهذا الدور للقطاع النفطي يمكن ان نراه في اقتصاد الدول العربية، حيث تشكل العائدات النفطية العمود الفقري لاقتصادات اغلبها والمحرك الاساسي لعملية التنمية في الوطن العربي (بلقطة، 2013: 9). وهناك علاقة طردية بين الإيرادات النفطية وحجم الموازنة العامة للدولة فكلما زادت الإيرادات النفطية المتوقعة لسنة الموازنة زاد حجم النفقات العامة بشقيها (التشغيلي والاستثماري) في تلك الموازنة والعكس صحيح، وهذا ما يدل على الاتجاه الريعي للاقتصاد العراقي، مما يعني ان التنمية الاقتصادية مرهونة بمستوى العوائد النفطية بالزيادة او النقصان، وكذلك ما يمثله النفط المتأتي من الشركات الاستخراجية كثروة هي الأولى والأهم في العراق (عبدالرضا، 2007: 2-8).

مما تقدم يتضح مدى مساهمة الشركات النفطية الاستخراجية في تحديد حجم وهيكل الموازنة العامة للدولة من خلال العوائد النفطية اي ما يمكن انتاجه من النفط الخام وما يمكن تصديره منه، وادخال عملة اجنبية تساعد في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، وهذا كله لن يتحقق الا بعد تخصيص جزء من تلك العوائد للشركات المنتجة لتغطية تكاليف الانتاج تساعد في المحافظة على ديمومة تلك العوائد، او تكاليف استثمارية تسهم في زيادة الانتاج وحسب توجهات الدولة واسواق النفط العالمية.

الجانب العملي: دراسة تحليلية لأثر التمويل المركزي على مشروعات شركة نفط الجنوب

## أولاً: دراسة أثر التمويل المركزي 1. الأثر في الهيكل التنظيمي

أن تشكيل شركة نفط الجنوب (شركة عامة) بموجب قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 المعدل، مع الاستمرار بتمويل مشروعاتها الاستثمارية ضمن الموازنة العامة للدولة، بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (71) لسنة 1999، والمعمول به لغاية تاريخه، أثر على الهيكل التنظيمي لهذه الشركة لأنها من شركات التمويل الذاتي، إلا إن التمويل المركزي من قبل وزارة المالية يتطلب أن تكون هناك أقسام وشعب تُلبي متطلبات هذا التمويل، ويصدر منها قوائم ختامية حسب النظام المحاسبي الحكومي، لذا اضطرت الشركة الى تغيير هيكلها التنظيمي بإضافة الاقسام والشعب الآتية وحسب الشكل (1) المبين في أدناه، لكي تتماشى مع متطلبات النظام الحكومي، وفصل اعمالها التشغيلية عن الاعمال الاستثمارية.



وحسب الجدول رقم (2) الآتي تحملت الشركة المصاريف التشغيلية للهيآت والاقسام العاملة لتنفيذ مشروعات الخطة الاستثمارية وحسب السنوات والتي لم تدرج ضمن كلفة المشروعات وانما تم تحميلها ضمن الكلف التشغيلية والتي تعتبر خارج السياقات

المحاسبية التي تفيد بتحمل الموجود الثابت بكافة مصاريفه حتى التدشين، والتي تزداد كلما زادت.

وحسب الجدول رقم (2) الآتي تحملت الشركة المصاريف التشغيلية للهيآت والاقسام العاملة لتنفيذ مشروعات الخطة الاستثمارية وحسب السنوات والتي لم تدرج ضمن كلفة المشروعات وانما تم تحميلها ضمن الكلف التشغيلية والتي تعتبر خارج السياقات المحاسبية التي تفيد بتحمل الموجود الثابت بكافة مصاريفه حتى التدشين، والتي تزداد كلما زادت فترة انجاز المشروعات.

جدول (٢)															
المبالغ المصروفة على الهيآت والاقسام العاملة لانجاز متطلبات مشروعات الخطة الاستثمارية والمعملة على الموازنة التشغيلية للفترة من ٢٠١٥-٢٠٠٣															
المبلغ بملايين الدنانير															
رقم العمل	المصاريف														
	المبلغ														
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	الاجملي	
4405100000														هيئة التخطيط والمتابعة	
4465100000	4858	635	694	709	665	631	416	546	299	142	44	36	39	2	قسم التخطيط ودراسات المشاريع
4475100000	5794	971	926	871	826	687	495	423	309	136	47	45	54	4	قسم التنسيق والمتابعة
5505100000	44108	4016	2510	2322	2714	3587	2354	2376	2312	822	7067	2769	7343	3916	هيئة المشاريع
5515100000	15077	2382	2507	2338	2105	1536	1190	1185	862	360	323	181	86	22	قسم المشاريع والتصاميم
5521556500	69507	7834	6364	6330	6712	6054	7423	10207	6970	4782	2272	3863	610	86	قسم التشييد
5535100000	23483	3129	3041	2914	2951	2704	2570	2953	1818	701	366	132	179	25	قسم الهندسة المدنية
5545100000	16901	1820	1762	766	1653	1643	2307	2925	1997	1008	424	286	267	43	قسم تنفيذ المشاريع
5575100000	35937	4516	4175	4192	3585	2836	2624	2925	2411	1959	1063	549	5084	18	قسم الجهد الهندسي
5591500000	4005	1034	984	1018	668	292	9	0	0	0	0	0	0	0	قسم الخزانات والتدبيب النقل الرئيسية
8865100000	6364	930	869	835	705	558	630	988	569	212	58	10	0	0	قسم حسابات الخطة الاستثمارية
	238475	29612	24870	23353	23606	21916	20613	25021	17984	10187	12643	8768	14827	5075	المجموع الكلي السنوي والترامي
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير FIN 30 لشركة نفط الجنوب للفترة من ٢٠١٥-٢٠٠٣															

يلاحظ من الجدول السابق إن إجمالي المصاريف التي تحملتها الموازنة التشغيلية لإدارة المشروعات الاستثمارية للفترة من (2003-2015) هو (238475) مليون دينار، وإن هناك زيادة مستمرة في المصاريف تقريباً من سنة الى اخرى على الرغم من تحول الكثير من المواقع النفطية الى عقود جولات التراخيص خصوصاً بعد عام (2010)، ولم يتم التعرف على مصاريف قسم حسابات مشروعات الخطة الاستثمارية لعامي (2003 و2004) لكونه كان شعبة ضمن قسم الحسابات العامة والمصاريف تبوب حسب الاقسام.

## 2. الاثر في التكاليف

إن أثر التمويل المركزي للمشروعات الاستثمارية في التكاليف سيتم التطرق اليه من جانبين.

### أ- قسم حسابات الخطة الاستثمارية

لما كان هذا القسم معني بإظهار نتيجة النشاط السنوي للتمويل المركزي فهو الجهة المعنية بتلبية متطلبات وزارة المالية ووزارة النفط وعلى وفقاً التسجيل حسب النظام

المحاسبي الحكومي، الذي بموجبية تعد المصاريف على المشروعات مصاريف نهائية سواء استخدمت المواد المشتراة للمشروعات أم لم تستخدم أو أن المواد المشتراة مستلزماات سلعية أو موجودات متقلّة. وندرج في ادناه الجدول رقم (3) الذي يمثل أجمالي المبالغ المصروفة على مشروعات الخطة الاستثمارية والمرسمل منها للموجود الثابت والمتبقي للفترة من بداية التمويل المركزي لحالة دراستنا ولغاية العام 2015 وللشروعات المستمرة فقط بعد عام 2003 وذلك بالاعتماد على الحسابات الختامية للقسّم المذكور آنفاً لغاية عام 2015. والتي لم تتحمل الشركة تكاليف أنشاءها من مصادرها الذاتية.

حيث كان الاتي: -

- 1) إن عدد المشروعات القطاعية هو (6) مشروعات وكما موضح أدناه: -
  - القطاع الاستخراجي: ويتضمن (27) مشروعاً رئيساً، وبنسبة صرف الى باقي المشروعات هي (66%)، أما نسبة رسملة المشروعات المنتهية (13%).
  - قطاع الحفر: بلغت نسبة صرف المشروع (24%) من أجمالي المشروعات، أما نسبة رسملة المشروعات المنتهية (40%).
  - الحفر الاستكشافي: بلغت نسبة صرف المشروع (0.01%) من أجمالي المشروعات ولا توجد مشروعات مرسملة.
  - إصلاح الاضرار: ويتضمن (19) مشروعاً رئيساً، وبنسبة صرف (0.7%)، أما نسبة المشروعات المرسملة (15%).
  - تصعيد الطاقات التصديرية: بلغت نسبة صرف المشروع (9%) من اجمالي المشروعات، ولا توجد مشروعات مرسملة.
  - مشروعات التصنيع الوطني: بلغت نسبة صرف المشروع (0.1%) من اجمالي المشروعات، اما نسبة المشروعات المرسملة (12.5%).
- 2) أجمالي المبالغ المصروفة على مشروعات الخطة الاستثمارية المستمرة بعد عام 2003 ولغاية عام 2015 تقريباً (5982) مليار دينار، وأن مبالغ المشروعات المرسملة لغاية التاريخ نفسه تقريباً (1114) مليار دينار أي بنسبة رسملة قدرها (18.6%)، مما يشير الى أن هناك إخفاً في رسملة المشروعات المنتهية أو تأخيراً في انجاز المشروعات.
- 3) على الرغم من انتهاء العمل في بعض المشروعات مثل مشروع (اصلاح الاضرار والتصنيع الوطني) الا انه لم تتم رسملتهما بشكل كامل الى الموجود الثابت.

جدول رقم (3)					
المصاريف الفنية للمشروعات الرئيسية والفرعية الممولة مركزياً والمرسمل منها للفترة من ٢٠٠٣ لغاية ٢٠١٥ المبلغ بالدينار					
المشروع	المصاريف		المصاريف		المبلغ المتبقي
	قبل ٢٠٠٣	لغاية ٢٠١٥	الاجمالي	المرسمل الي الموجود الثابت	
تحسين اداءية منظومات التصدير	1229408108	263724569879	264963977987	129440299561	135513678426
منظومة الخزن والوضع والنقل للنفط الخام والغاز	0	255324375348	255324375348	86082700	255238292648
مستلزمات شراء وتصيب عدادات مع ملحقاتها	0	24607722153	24607722153	1750018149	22857704004
مشروعات تطوير الحقول	3572850039	355080048808	358652898847	95768351584	262884547263
مشروعات الاسناد والخدمات	7238044905	454944319726	462182364631	200975898471	261206466160
حقن الماء في كرمة علي	0	6171804890	6171804890	1723429792	4448375098
تصعيد الطاقات التصديرية	0	2067823208805	2067823208805	0	2067823208805
معالجة النفط الرطب	1572221801	42918041189	44490262990	15235445161	29254817829
استكمال تطوير حقل غرب القرنة المرحلة ١	3593871864	46576094746	50169966610	5149743220	45020223390
التطوير الإضافي لحقل شمال الرميثة	1784869339	19790923517	21575792856	221388519	21354403337
إعادة إنشاء ميناء النعبية / موانئ التصدير	2385401651	2294839940	4680241591	4629006058	51235533
إعادة إنشاء مرافق الإنتاج في ميسان	659648769	41075848201	41735496970	41735496970	0
تطوير ممكن السجل الاعلى	97475709	18761050	116236759	0	116236759
المرحلة المعجلة لحقل مجنون	3541283300	139718544731	143259828031	4772678537	138487149494
تطوير حقل ر.ج. / ممكن المشرف	374395847	10775433408	11149829255	1734174164	9415655091
تطوير حقل الزبير	15766340	6691567079	6707333419	473393640	6233939779
استمرار الغاز في الشركة	0	104165477444	104165477444	391564154	103773913290
حماية البيئة في حقول الشركة	0	2704687841	2704687841	733116410	1971571431
استبدال النايب حقن الماء	0	9418245503	9418245503	0	9418245503
رفع الانعام	0	940096283	940096283	20190950	919905333
معالجة اماء الملوث لمحطات عزل الغاز في ر.ج - ر.ش	0	161781702	161781702	0	161781702
انشاء النايب تصدير بحري جديد ٤٨ عقده مع اس بي ام	0	92674000	92674000	0	92674000
توسيع مستودع النفط في النطوبه	0	27331369733	27331369733	0	27331369733
الرفع الصناعي (الزلاز مضخات غاطسه)	0	22647138174	22647138174	22647138174	0
المسح الاشعاعي	0	27000000	27000000	0	0
الإدارة والتراست المكنيه	0	15186500	15186500	0	15186500
إعادة تأهيل محطة ps2	0	287000	287000	0	287000
مجموع الاستخراجي	26065237672	3905040047650	3931105285322	527514416214	340359089108
عمليات الحفر	20510029117	1422523471911	1443033501028	579858044830	863175456198
عمليات الحفر الاستكشافي	392704117	426450370	819154487	0	819154487
اصلاح اضرار مستودعات خزن وضع النفط	31211693	1339520491	1370732184	0	1370732184
اصلاح اضرار منشآت حقل الرميثة الجنوبي	393324847	2971221854	3364546701	1229090885	2135455816
اصلاح اضرار منشآت نقل وتصدير النفط الخام	500516249	79472655	579988904	30472279	549516625
اصلاح اضرار منشآت نظفيه اخرى	261346813	111043132	372389945	33316837	339073108
اصلاح اضرار حقل الرميثة الشمالي	88716628	5411396766	5500113394	1792428458	3707684936
اصلاح اضرار حقل الزبير	0	13434579807	13434579807	935526226	12499053581
اصلاح اضرار حقل غرب القرنة	0	495089425	495089425	0	495089425
اصلاح اضرار حقل اللجس	0	363043651	363043651	0	363043651
اصلاح اضرار حقل ارطلوي	0	344711270	344711270	0	344711270
اصلاح اضرار حقن مشروع ماء كرمة علي	0	453782730	453782730	0	453782730
اصلاح اضرار حقل منشآت نهر بن عمر	0	607819561	607819561	202185417	405634144
اصلاح اضرار حقل مجنون	0	681326891	681326891	0	681326891
اصلاح اضرار مقرات الشركة في باب الزبير والمكنيه والم	0	5290017172	5290017172	790051764	4499965408
اصلاح اضرار موقع الفوق	0	2989543691	2989543691	119306387	2870237304
اصلاح اضرار اجهزة فحص هندسي وحماية كقنوية	0	86866750	86866750	0	86866750
اصلاح اضرار الخط المستراتيجي	0	655105000	655105000	87250000	567855000
معدات الجهد الهندسي	0	717182150	717182150	0	717182150
اصلاح اضرار شبكة منظومة الاتصالات للحقول النفطية و	0	1734671688	1734671688	113428000	1621243688
اصلاح محطات الضخ ومعالجة المياه في كرمة علي	0	1408032501	1408032501	252445651	1155586850
مجموع اصلاح الاضرار	1275116230	39174427185	40449543415	5585501904	34864041511
تصعيد الطاقات التصديرية	0	558800648795	558800648795	0	558800648795
مشروعات التصنيع الوطني	3161852251	4662353787	7824206038	1455328033	6368878005
المجموع الكلي	51404939387	5930627399698	5982032339085	1114413290981	4867619048104

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الحسابات لاختامية لتقسيم حسابات مشاريع الخط الاستثمارية للفترة من ٢٠١٥-٢٠٠٣

(4) ضمن المصاريف وبسبب التأخير في اقرار الموازنة العامة أو التمويل في نهاية السنة لبعض سنوات الخطة الاستثمارية ولشحة السيولة النقدية وتغطية نفقات المشروعات لتلك السنة لجأت الشركة الى اعداد قيود مستحقة بالعملية المحلية فقط وحسب الجدول رقم (4) أدناه.

أثر التمويل المركزي على مشاريع شركات النفط الاستخراجية...

جدول رقم (٤)				
المصاريف المستحقة ونسبتها الى المصاريف الاجمالية للفترة من ٢٠١٥-٢٠٠٣				
المبالغ بالدينار				
السنة	المصاريف بالعمله المحليه		نسبة المصاريف المستحقة الى اجمالي	
	مستحقة	أجمالي المصاريف بالعمله المحليه		
2008	234,618,749,124	249,860,227,774	6	
2009	141,543,646,688	145,329,746,000	3	
2013	117,669,195,257	177,966,262,260	34	
2014	186,291,254,699	204,342,969,594	9	
2015	100,062,099,387	111,963,483,562	11	
المجموع	780,184,945,155	889,462,689,190	12	
المصدر: من إعداد الباحث بالأعتماد على الحسابات الختامية لمشاريع الخطة الاستثمارية من (٢٠١٥-٢٠٠٣)				

ب- الموازنة التشغيلية: -

تعتمد الشركة على نظام التكاليف في تسجيل إنشاء الموجودات الثابتة، أي يتم التسجيل على وفق عناصر الكلف (الرواتب) (فقرة المكافآت فقط)، مستلزمات سلعية، مستلزمات خدمية، مقاولات)، وهذه العناصر لا يظهرها التسجيل بالنظام الحكومي، مما أضر قسم حسابات الخطة في حالة دراستنا الى اعتماد النظامين المذكورين أنفاً في إظهار المصاريف على مشروعات الشركة بحيث يلبي كل نظام متطلبات جهة معينة، وليبيان أثر تمويل المشروعات ضمن التمويل المركزي على السجلات التشغيلية يمكننا ذكر الاتي بالاعتماد على الجدول (3) السابق.

(1) إن جميع المشروعات المنتهية والمرسلة الى الموجود الثابت يتم احتساب اندثار أو نفاذ عليها في نهاية السنة من قبل الموازنة التشغيلية، مما يزيد من تكاليف إنتاج برميل النفط. وندرج أدناه جدول رقم (5) الخاص بكلف واعداد الآبار المنجزة والمرسلة الى الموجود الثابت ونفاذها حسب سنوات الاشتغال، والجدول رقم (6) الخاص بالاندثارات السنوية للمشروعات المنجزة والمرسلة الى الموجود الثابت.

جدول رقم (٥)											
الآبار المرسلة الى الموجود الثابت والمنتجة و نفاذها حسب سنوات الاشتغال للفترة من ٢٠٠٩ و لغاية ٢٠١٥											
المبالغ بالآلاف الديناري											
المواصفات	تكلفة البئر	عدد الآبار المحولة	نفاذ ٢٠٠٩	نفاذ ٢٠١٠	نفاذ ٢٠١١	نفاذ ٢٠١٢	نفاذ ٢٠١٣	نفاذ ٢٠١٤	نفاذ ٢٠١٥	مجموع النفاذ	صافي القيمة الدفترية
الآبار المحولة لعام ٢٠٠٩	56975793	69	2000	283423	836901	2125675	1434936	927439	1952316	7562691	49413102
الآبار المحولة لعام ٢٠١٠	19577291	20	0	25141	1085445	1520035	1380041	1156488	1657859	6825009	12752282
الآبار المحولة لعام ٢٠١١	11184320	7	0	0	0	255664	636627	835402	941847	2669539	8514781
الآبار المحولة لعام ٢٠١٢	19142627	13	0	0	0	993174	140130	1533560	1352752	4019616	15123012
الآبار المحولة لعام ٢٠١٤	65773621	35	7067	5301	0	0	0	3684748	3284306	6981422	58792199
الآبار المحولة لعام ٢٠١٥	63880943	18	0	0	0	0	0	0	4424897	4424897	59456046
المجموع	236534595	162	9067	313864	1922347	4894547	3591734	8137638	13613977	32483173	204051422

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد سجل الاندثارات لشركة نفط الجنوب

من الجدول السابق يتبين لنا الآتي :-

- إن إجمالي تكاليف الآبار المنجزة والمنتجة المرسلة للموجود الثابت لغاية عام 2015 بلغ تقريباً (237) مليار دينار، إن إجمالي النفاذ بلغ تقريباً (32) مليار دينار، علماً أن احتساب نفاذ الآبار يتم حسب أشهر انتاج البئر.
- على الرغم من أن هناك تفاوتاً كبيراً بين تاريخ التدشين وتاريخ الرسملة المالية إلا أن الشركة لم تحسب تكلفة النفاذ لسنوات اشتغال الآبار قبل الرسملة المالية لأنها تعتمد الاحتساب حسب ايام الاشتغال وأن الآبار غير المرسلة لا تتوفر لديها كلفتها.
- 2) المشروعات الاخرى المرسلة من غير الآبار حسب السنوات يوضحها الجدول رقم (6)، علماً أن الشركة تحسب الاندثار ابتداءً من الشهر الذي يلي تاريخ التدشين.

جدول رقم (٦)											
خلاصة الاندثار للمشاريع المرسلة الى الموجود الثابت وحسب السنوات لغاية ٢٠١٥											
المبالغ بالآلاف الديناري											
مجموع الاندثار	الاندثار								عدد المشاريع	تكلفة المشاريع	المواصفات
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	سنوات سابقة			
146664271	12062735	12884404	15202743	15202743	15202743	15202743	15098763	45807396	345	210812693	مشاريع محولة سنة ٢٠٠٩
55206822	6762019	6858239	6883499	6904658	6904658	6820436	0	14073313	364	121841231	مشاريع محولة سنة ٢٠١٠
45812438	6667394	6825808	6847093	6847093	6815646	0	0	11809406	140	80407019	مشاريع محولة سنة ٢٠١١
1411567	313822	313822	313822	311305	0	0	0	158797	8	3242264	مشاريع محولة سنة ٢٠١٢
6395585	3842445	868851	858202	826086	0	0	0	0	22	15496688	مشاريع محولة سنة ٢٠١٣
19117477	4809631	4848023	0	0	0	0	0	9459823	147	57185934	مشاريع محولة سنة ٢٠١٤
5597477	2850311	0	0	0	0	0	0	2747166	73	39297739	مشاريع محولة سنة ٢٠١٥
280205638	37308356	32599147	30105359	30091886	28923047	22023179	15098763	84055901	1099	528283569	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على سجل الاندثارات لشركة نفط الجنوب

أثر التمويل المركزي على مشاريع شركات النفط الاستخراجية...

من الجدول السابق إن المشروعات المرسمة (1099) مشروع بكلفة اجمالية تقريبيه (528) مليار دينار وإن اجمالي الاندثار المحمل على كلفة البرميل تقريباً (280) مليار دينار.  
 (3) أثر المشروعات المرسمة على كلفة البرميل يمكن أن نبينها بالجدول رقم (7) الآتي.

جدول رقم (٧)								
أجمالي النفاذ والاندثار للمشاريع المرسمة ونسبة هامش الربح وأثرها على كلفة البرميل للفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٥								
المبالغ بالآلاف الدنانير								
التفاصيل	سنوات الاندثار							
	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
كثفة نفاذ الابار	32483173	13613977	8137638	3591734	4894547	1922347	313864	9067
كثفة الاندثار للمشاريع الاخرى	196149737	37308356	32599147	30105359	30091886	28923047	22023179	15098763
اندثار سنوات سابقة	84055901	2747166	9459823	0	158796.9	11809406	14073313	45807396
مجموع النفاذ و الاندثار	312688811	53669500	50196608	33697092	35145230	42654800	36410356	60915226
نسبة هامش الربح %	11	8.5	17	13	13	12	12	20
هامش الربح	42565154	5903645	4266712	5728506	4568880	5545124	4369243	12183045
الاجمالي	355253965	59573145	54463319	39425598	39714109	48199924	40779599	73098271
الانتاج السنوي (الف برميل)	1031830	897053	767390	739914	665883	588429	607660	
كثفة البرميل من المشاريع المرسمة	58	61	51	54	72	69	120	
كثفة البرميل السنوي	7368	7271	4516	4605	4505	2363	1408	
نسبة كلفة البرميل من المشاريع %	1	1	1	1	2	3	9	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين (٥) و (٦)

- من الجدول المذكور آنفاً يتبين لنا الآتي:-
- إن اجمالي أثر الاندثار والنفاذ للمشروعات المرسمة بضمنها هامش الربح هو تقريباً (355) مليار دينار.
  - إن اتباع الشركة طريقة (الكلفة + هامش ربح) في احتساب كلفة البرميل ادى الى زيادة الاثر الاجمالي لاندثار المشروعات المرسمة بمقدار نسبة هامش الربح حسب كل سنة بلغ تقريباً (43) مليار دينار.
  - تراوح الاثر على كلفة البرميل الاجمالية من (51-120) دينار وبنسبه من (9-1) % بين السنوات، وإن هذا الانخفاض بسبب ارتفاع كلفة انتاج البرميل من (1408) دينار لعام 2009 الى (7368) ديناراً لعام (2015).
  - هناك زيادة مستمرة تقريباً في عدد البراميل المنتجة من سنة الى سنة وهذه الزيادة المتحققة جاءت بسبب دخول آبار الخطة الاستثمارية في الانتاج وبسبب الزيادات المتحققة من قبل شركات جولات التراخيص، مما أثر ايضاً في كلفة انتاج البرميل.
  - هناك اندثار لسنوات سابقة بسبب التأخير في رسملة المشروعات مالياً الى الموجود الثابت على الرغم من دخول المشروع فنياً في العمل قدره تقريباً (84) مليار دينار، ولهذا التأخير أثر في كلفة البرميل بسبب اختلاف نسب هامش الربح بين السنوات سلباً وإيجاباً بمقدار الفرق بين نسب هامش الربح.
3. الأثر في الإيرادات

بسبب استخدام الشركة طريقة الكلفة زائد هامش ربح حسب سنة الاحتساب فإن جميع التكاليف المتحققة نتيجة احتساب اندثار أو نفاذ المشروعات المرسمة مع هامش ربحها السنوي تعد إيراداً نهائياً للشركة كونها لم تتحمل أي تكلفة لأجل الحصول عليها ويبين الجدول رقم (8) مساهمة مشروعات الخطة الاستثمارية في الإيرادات للسنوات من (2009-2015)، وهذا بخلاف إيرادات الشركة من مصاريفها التشغيلية إذ تتحقق إيراداتها فقط من نسبة هامش الربح السنوي لتلك المصاريف.

جدول رقم (٨)					
أجمالي الإيرادات السنوية المتحققة من رسملة المشاريع الاستثمارية للسنوات من ٢٠٠٩-٢٠١٥					
المبالغ بمليين الديناتير					
السنة	الإيراد (اجمالي النفاذ والاندثار) جدول رقم (٧)	مصاريف ادارة تنفيذ المشاريع جدول رقم (٢)	صافي الإيراد	إيراد النشاط السلي للشركة	نسبة اجمالي الإيراد الى الإيراد السلي %
2009	73098	25021	48077	880815	8
2010	40780	20613	20167	1417081	3
2011	48200	21916	26284	3041065	2
2012	39714	23606	16108	3351355	1
2013	39426	23353	16073	3401834	1
2014	54463	24870	29593	6533500	1
2015	59573	29612	29961	7500787	1
الاجمالي	355254	168991	186263	26126437	1
المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين (٢) و (٧)					

من الجدول السابق يتبين لنا الآتي: -

1. أسهمت المشروعات المرسمة في تحقيق إيرادات اجماليه للشركة تقريباً (355) مليار دينار.
2. صافي إيرادات المشروعات للفترة نفسها تقريباً هو (186) مليار دينار.
3. أسهمت المشروعات المرسمة بتحقيق نسبة من الإيراد السلي قدرها (8%) في عام 2009 ولكن بدأت بالانخفاض على الرغم من زيادة إيرادات الخطة بسبب زيادة إيرادات الشركة من إيرادات جولات التراخيص لتصل الى (1%) لسنة 2015.

#### ثانياً: إجراءات اقتراح تغيير آلية التمويل

1. إجراءات التمويل الحالية: (بالاعتماد على اللقاءات المباشرة لمسؤولي قسم حسابات الخطة الاستثمارية ودليل إجراءات العمل في شركة نفط الجنوب)

أ- إجراءات التمويل بالعملة المحلية الحالية:

بعد المصادقة على الموازنة العامة للدولة من قبل مجلس النواب تبلغ شركة نفط الجنوب/ الهيئة المالية بكتاب رسمي من قبل وزارة النفط / دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة على حصول مصادقة مجلس النواب ومجلس الوزراء على تنفيذ مشروعات الخطة الاستثمارية السنوية للشركة وبالعملتين المحلية والاجنبية وحسب المشروعات القطاعية والرئيسة مع هامش بالفقرات الفرعية التي ستنفذ خلال سنة الخطة. بعد ذلك

- 1) تقوم الشركة بالتهيئة لتسليم مبالغ الدفعات النقدية بالعملية المحلية أو مخاطبة وزارة النفط / الدائرة المذكورة آنفاً لغرض فتح اعتمادات مستنديه للطلبات والعقود الخارجية لتتمكن من تنفيذ الخطة على أسرع وأحسن وجه ممكن، وحسب الآتي- :
- 2) تسلم كتاب من وزارة النفط / دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة بحصول مصادقة مجلس النواب على قانون الموازنة العامة.
- 3) اعداد كتاب من الهيئة المالية ويتوقيع السيد المدير العام للشركة على طلب الدفعة الاولى أو أية دفعة، حسب التقدير والحاجة الفعلية معنون الى وزارة النفط/ دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة لاستحصال موافقة السيد وزير النفط على الدفعة الاولى أو غيرها.
- 4) بعد تسلمها كتاب الشركة تقوم دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة في وزارة النفط بإعداد مطالعة الى السيد وزير النفط لاستحصال موافقته على مخاطبة وزارة المالية/ قسم الامور النقدية بمبلغ الدفعة المطلوبة من الشركة.
- 5) بعد استحصال موافقة السيد الوزير تقوم الدائرة المذكورة آنفاً بإعداد كتاب رسمي الى وزارة المالية يذكر فيه مبلغ الدفعة وحسب حصة الشركة من التخصيصات المصادق عليها لسنة الموازنة، مع تزويد الشركة بنسخه من موافقة السيد الوزير والكتاب.
- 6) بعد تسلم الكتاب والموافقة في الفقرة (4) تعد الشركة كتاب الى وزارة المالية ويتوقيع السيد المدير العام أو وكيله حصراً، مع الاشارة الى كتاب وموافقة وزارة النفط وأسم المصرف الذي تتعامل معه الشركة ورقم حسابها المصرفي، وبصحبة موظف مالي مخول لمراجعة وزارة المالية، ورافق كشف البنك النقدي وتأييد الرصيد الجاري.
- 7) تعد وزارة المالية / قسم الامور النقدية مطالعة الى معالي وزير المالية برفقتها كافة الاوليات لتحديد المبلغ الذي يمكن دفعة من أجمالي مبلغ موافقة وزير النفط .
- 8) بعد تحديد المبلغ في الفقرة (6) المذكورة آنفاً تعد وزارة المالية كتاب الى وحدة نظام المدفوعات لتحويل المبلغ المخصص للمصرف الذي تتعامل معه الشركة.
- 9) تنتظر الشركة من (10-15) يوم لتبلغ من قبل مصرفها بأن المبلغ المشار الية في الفقرة (7) اعلاه قد حول الى حسابها مع تزويدها بالأشعار الدائن لمبلغ التحويل.
- 10) يعد قسم الخطة قيد تسليم المبلغ وحسب النظامين المحاسبيين الحكومي والموحد.
- 11) يتم تعزيز المبلغ مرة أخرى حسب الفقرات من (2-9) المذكورة آنفاً إذا تم تسلم كامل مبلغ موافقة السيد وزير النفط المشار اليها بالفقرة (3) اعلاه، أو تنفيذ الفقرات من (5-9) في اعلاه لحين تسليم كامل مبلغ موافقة السيد وزير النفط .
- 12) هناك بعض التوجيهات التي منها تشير الى عدم تعزيز الحساب الجاري لأكثر من مره واحده بالشهر.

- (12) حسب الآلية أعلاه واستناداً إلى المخاطبات المبينة في اعلاه تستغرق الشركة حوالي (4-6) شهر لإنجاز عملية تمويل الطلب الواحد.
- ب- آلية التمويل بالعملة الاجنبية الحالية:
- لخصوصية التعامل بالعملة الاجنبية لما تتحمله الدولة من عملة اجنبية صعبة، وبسبب خضوع البلد الى العقوبات الاقتصادية وتوقف نشاط البنك المركزي الخارجي تم استحداث المصرف العراقي للتجارة لغرض القيام بكامل اعمال التجارة الخارجية، لهذا نرى جميع الاعتمادات الخارجية تفتح من قبل هذا المصرف، ونوضح في أدناه آلية عمل الشركة لغرض الاستيراد الخارجي أو تسديد مستحقات المقاولين الخارجيين:-
- (1) إعداد استمارة طلب فتح الاعتماد من قبل الهيئة التجارية / قسم المشتريات الخارجية وتوقيع الاستمارة من قبل السيد المدير العام بعد اكمال كافة متطلبات تأييد التخصيص المالي وتحليل العروض الفنية والمالية واختيار المجهز المطابق للمواصفات.
  - (2) اعداد كتاب فتح الاعتماد من قبل الهيئة التجارية في الشركة معنون الى المصرف العراقي للتجارة ونسخه منه الى دوائر وزارة النفط (دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، الدائرة الاقتصادية والمالية، دائرة الرقابة الداخلية).
  - (3) استناداً إلى كتاب الشركة تعد وزارة النفط / دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة كتاباً معنوناً الى المصرف العراقي للتجارة تخوله فيه قيد مبلغ الاعتماد وعمولة (الفتح والتداول) على حسابها المفتوح لديه لترويج معاملة فتح الاعتماد.
  - (4) تسلّم كتاب من المصرف العراقي للتجارة يؤيد فتح الاعتماد المالي ومعادلة مبلغه بالدولار واحتساب عمولة الفتح على تخصيصات المشروع .
  - (5) بعد تسلّم كتاب فتح الاعتماد المالي يقوم قسم الخطة الاستثمارية في الهيئة المالية بإعداد كتاب الى وزارة المالية لغرض تعزيز الحساب المصرفي بالعملة الاجنبية لوزارة النفط للمحافظة على رصيد حساب وزارة النفط بالعملة الاجنبية المفتوح كسلفة لها، لتغطية الاعتمادات الاخرى لشركة نفط الجنوب والشركات النفطية الاخرى .
  - (6) تتسلم الشركة كتاب من وزارة المالية يفيد بتعزيز حساب وزارة النفط بمبلغ الاعتماد وعمولاته مع الاشارة الى قيد مبلغ الاعتماد بسجلاتها وبالعملة المحلية.
  - (7) اعداد قيد فتح الاعتماد والعمولات في سجلات المشروعات.
  - (8) حسب الآلية اعلاه تستغرق الشركة من (2-3) شهر لإتمام عملية فتح وتعزيز مبلغ الاعتماد المالي.

#### 1. إجراءات التمويل المقترحة:

استناداً الى ما عرض من تأخير في آليتي التمويل بالعملتين المحلية والاجنبية، واستناداً الى ما توصلنا اليه من إن عملية زيادة الانتاج النفطي تعتمد على إكمال تنفيذ مشروعات الخطة الاستثمارية، وما تحققة هذه المشروعات من زيادة بالعملة الصعبة لتعزيز موقف الموازنة العامة للدولة لتغطية النشاطات والفعاليات المدرجة فيها، ندرج

أدناه الآلية المقترحة التي نتوقع منها أن تساعد في سرعة تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

أ- إجراءات التمويل بالعملة المحلية المقترحة.

بعد حصول المصادقة على الموازنة العامة للدولة من أعلى سلطة تشريعية، وللموافقة المسبقة من قبل وزارة النفط على أدرج مشروعات الخطة الاستثمارية للشركة ضمن تلك الموازنة، ولغرض الإسراع في إنجاز المشروعات الاستثمارية التي تكون مصدراً رئيسياً في زيادة الإنتاج النفطي، نقترح تنفيذ الآلية المدرجة في أدناه التي نتوقع منها اختصار وقت التمويل.

(1) تحويل الشركة صلاحية الصرف من السيولة النقدية التشغيلية في بداية السنة لحين المصادقة على الموازنة العامة للدولة بما يعادل (12/1) من مصروفات السنة السابقة، يساعد في عدم توقف تنفيذ المشروعات بسبب تأخير المصادقة على الموازنة العامة، على أن يتم تسديد كامل المبالغ المصروفة من قبل وزارة المالية بعد المصادقة على الموازنة .

(2) عدم مصادرة الرصيد النقدي المدور من السنة السابقة، ويتم عدّه تعزيزاً من تخصيصات السنة الحالية طالما هناك تخصيصات جديدة للشركة ومشروعاتها مستمرة .

(3) عند المصادقة على الموازنة تتسلم الشركة كتاب من وزارة النفط / دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة بحصول مصادقة مجلس النواب على قانون الموازنة العامة.

(4) تقوم الشركة بإعداد كتاب رسمي معنون الى وزارة المالية وبتوقيع السيد المدير العام أو وكيله حصراً، يذكر فيه أسم المصرف الذي تتعامل معه الشركة ورقم حسابها المصرفي، وبصحبة موظف مالي وبكتاب تحويل لمراجعة وزارة المالية، ورافق كشف البنك النقدي وتأييد الرصيد الجاري، تطلب فيه تعزيز رصيدها الجاري بكامل المبلغ المصروف من الموازنة التشغيلية فضلاً عن المبلغ المتوقع صرفه للفترة اللاحقة وبضوء التخصيصات المصادق عليها. مع نسخه من الكتاب الى وزارة النفط / دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة للعلم.

(5) تعد وزارة المالية / قسم الامور النقدية مطالعة الى السيد وزير المالية برفقتها كتاب الشركة لتحديد المبلغ الذي يمكن دفعة للشركة .

(6) بعد تحديد المبلغ حسب الفقرة (5) المذكورة آنفاً تقوم وزارة المالية بإعداد كتاب الى البنك المركزي العراقي لتحويل المبلغ الى المصرف الذي تتعامل معه الشركة.

(7) تنتظر الشركة من (10-15) يوماً لتبلغ من قبل مصرفها بأن المبلغ المشار إليه في الفقرة (5) المذكورة آنفاً قد حول الى حسابها مع تزويدها بالأشعار الدائن لمبلغ التحويل.

(8) يقوم قسم حسابات الخطة بإعداد قيد تسلّم المبلغ وحسب النظامين المحاسبيين الحكومي والموحد. وتسديد دائنية الموازنة التشغيلية .

(9) يتم التعزيز مره اخرى حسب الفقرات من (4-7) المذكورة آنفاً على وفق تقدم العمل والرصيد النقدي الفعلي لدى مصرف الرافدين دون تحديد عدد مرات التعزيز لان إجراءات الصرف وسحب المبالغ من قبل المستفيدين تستغرق أوقات أحياناً بسبب المقاصة المصرفية.

ب-آلية التمويل بالعملة الاجنبية المقترحة.

لخصوصية التعامل بالعملة الاجنبية ولطول مدة تنفيذ الاعتمادات المستندية ولاعتبار مبالغها تمويل للشركة يقابل التخصيصات بالعملة الاجنبية لنفس السنة ولتنفيذ أكبر عدد من الاعتمادات المستندية من خلال تقليص فترة فتح الاعتماد نقترح تنفيذ الآلية الآتية: -

1. فتح حساب مصرفي مشابه لحساب الوزارة المفتوح بالعملة الأجنبية باسم شركة نفط الجنوب ويعزز بسلفه من قبل وزارة المالية.
2. نفس الفقرة (1) في الآلية القديمة اعلاه.
3. تعد الشركة كتاب معنون الى المصرف العراقي للتجارة لفتح الاعتماد المصرفي من الحساب الجاري للشركة حسب الفقرة (1) اعلاه مع نسخه من الاوليات والكتاب الى وزارة النفط دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة للعلم.
4. تسلم كتاب من المصرف العراقي للتجارة يؤيد فتح الاعتماد المالي ومعادلة مبلغه بالدولار واحتساب عمولة فتح الاعتماد التي تتحملها تخصيصات المشروع.
5. بعد تسلم كتاب فتح الاعتماد المالي يقوم قسم الخطة الاستثمارية في الهيئة المالية بإعداد كتاب الى وزارة المالية لغرض تعزيز الحساب المصرفي بالعملة الاجنبية للشركة لغرض المحافظة على رصيد حسابها بالعملة الاجنبية المفتوح كسلفة لها، لتغطية الاعتمادات الاخرى للشركة وهنا نتجنب التأخير الذي يحصل من باقي الشركات في تعزيز حساب الوزارة في الآلية القديمة.
6. اعداد قيد فتح الاعتماد وعمولة الفتح في سجلات المشروعات.

## الاستنتاجات

من خلال الدراسة النظرية وما نتج عنها في الجانب العملي يمكن وضع الاستنتاجات الآتية: -

1. إن لصناعة النفط خصوصية تفرض على المتصدي لها تحمل الفارق بين الانفاق واسترداد هذا الانفاق بالإيرادات إذ يكون الانفاق خلال أكثر من مدة مالية حتى يتحقق الانجاز للمشروع، وهذا الانجاز يؤدي الى استرداد النفقات بشكل جزئي من خلال احتساب (الاندثار أو النفاذ) حسب نوع المشروع، مما يعني استنزاف كبير للسيولة النقدية لإنجاز هذه المشروعات، وأن الانفاق عليها من السيولة الذاتية للشركة يؤدي الى توقف العمليات التشغيلية لإنتاج النفط ولاسيما أن هذه النفقات هي الاخرى كبيرة الحجم، لذا ساهم التمويل المركزي بدعم الشركة من خلال تخفيف العبء على سيولتها.

2. إن تأخير المصادقة على قانون الموازنة العامة للدولة يؤدي الى تأخير تمويل مشروعات الخطة الاستثمارية للشركة، مما يؤثر سلباً في انجاز هذه المشروعات ودخولها العملية الانتاجية في الوقت المخطط.
3. إن عدم تمويل كامل تخصيصات الشركة المصادق عليها أدى الى تدوير بعض النفقات من سنة الى اخرى مما يعني الاطالة بالتنفيذ وتحمل الشركة النفقات الثابتة لإدارة هذه المشروعات المشار اليها بالجدول رقم (2).
4. لم تحتسب الشركة نفقات النفاذ على الآبار بشكل رجعي بسبب تأخر رسملة الآبار ويعود ذلك الى انها تحتسب النفاذ بشكل سنوي للآبار العاملة خلال السنة والمدرجة ضمن سجلات الموجودات الثابتة فقط.
5. هناك علاقة مباشرة بين التمويل المركزي وايرادات الشركة إذ أسهمت المشروعات المنجزة من الخطة الاستثمارية الممولة مركزياً والمرسمة الى الموجود الثابت في زيادة إيرادات الشركة وحسب الجدول رقم (8).

## التوصيات

- في ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان يمكن تقديم جملة من التوصيات التي من شأنها أن تسهم في زيادة استفادة شركات النفط الاستخراجية من التمويل المركزي لتنفيذ مشروعاتها الاستثمارية وكما يأتي:-
1. لمعالجة تأثير تأخير اقرار الموازنة العامة للدولة في انجاز المشروعات الاستثمارية، نوصي بتمويل المشروعات المدرجة ضمن الخطة الاستثمارية للشركة من الفائض النقدي الذاتي لحين مصادقة الموازنة العامة وتسلم دفعات التمويل من وزارة المالية.
  2. اقامة ندوات تثقيفية لمديري المشروعات والمسؤولين في الشركة حول أهمية انجاز المشروعات في المدة المحددة وتأثيرها على إيرادات الشركة وربحية العاملين فيها.
  3. أثبتت الدراسة طول مدة التمويل الحالية نوصي بأن يكون التمويل مباشرة بين الشركة ووزارة المالية دون المرور بوزارة النفط لكون المشروعات المدرجة بخطة الشركة سبق وأن تمت الموافقة على ادراجها من قبل الوزارة.
  4. فتح حساب مصرفي للعملة الاجنبية باسم الشركة لتمويل اعتماداتها الخارجية وحسب الالية المقترحة في الجانب التطبيقي.

## المصادر

### أولاً: المصادر العربية:

#### أ- الكتب:

1. اسماعيل، خليل اسماعيل، وعدس، نائل حسن، المحاسبة الحكومية، عمان، الاردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، (2010).
2. بديوي، محمد عباس، ونصر، عبد الوهاب، المحاسبة الحكومية والقومية بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، (2006).

3. الخطيب، خالد شحادة، والمهائني، محمد خالد، المحاسبة الحكومية، الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع، (2010).
  4. درويش، عبد الكريم، وتكلا، ليلى، أصول الادارة العامة، مكتبة الانجلو المصرية، (1992).
  5. السلطان، سلطان محمد العلي، وابو المكارم، وصفي عبد الفتاح حسن، المحاسبة في الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية الاخرى (مع عرض وتحليل النظام السعودي)، الرياض، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، (1990).
  6. سلوم، حسن عبد الكريم، الاصول النظرية والعلمية للمحاسبة الحكومية مع تطبيقات لجمهورية العراق، بغداد، العراق، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، (2001).
  7. الشحادة، عبد الرزاق قاسم، والبرغوثي، سمير ابراهيم، والقطيش، عطا الله محمد، والروايدة، مراد مصلح، المحاسبة الحكومية، عمان، الاردن، زمزم ناشرون وموزعون، (2011).
  8. عبدالباقي، أحمد، ميزانية الدولة العراقية تحضيرها وتحليلها، القاهرة، مصر، دار الكتاب العربي بمصر، الطبعة الاولى، (1947).
  9. عبد الرضا، نبيل جعفر، ومشاري، خالد مطر، مستقبل الدولة الربعية في العراق، البصرة، العراق، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، الطبعة الاولى، (2016).
  10. عصفور، محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، عمان، الاردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة السابعة، (2015).
- ب- البحوث والدراسات والدوريات والرسائل الجامعية:
1. بلقلة، ابراهيم، تطورات اسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، ص ص (9-18)، (2013).
  2. سلوم، حسن عبد الكريم، والمهائني، محمد خالد، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة (دراسة ميدانية للموازنة العراقية)، مجلة الادارة والاقتصاد، ص ص (92-119)، (2007).
  3. عبدالرضا، نبيل جعفر، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 19، ص ص (1-19) (نيسان، 2007).
  4. الهاشمي، حسام احمد علي، علاقة أسلوب اعداد وتنفيذ الموازنة في المحافظة على المال العام، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 22، ص ص (169-202) (2012).
- ج- المواقع الالكترونية
1. www.iraqlid.iq. (2005). من قاعدة التشريعات العراقية.
  2. www.boc.oil.gov.iq) من شركة نفط البصرة.
- د- القوانين والتعليمات والوثائق الرسمية الاخرى
1. تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية لعام 2017

2. الحسابات الختامية لشركة نفط الجنوب للسنوات (2003-2015).
  3. الدستور العراقي لسنة 2005. (2005). الوقائع العراقية العدد 4012 في 28/12/2005.
  4. القانون (107) لسنة 1985. بغداد، العراق: الوقائع العراقية.
  5. قانون اصول المحاسبات العامة رقم 28 لسنة 1940.
  6. قانون الادارة المالية والدين العام العراقي، 95: 2004.
  7. قانون الشركات العامة 22 لسنة 1997.
  8. قوانين الموازنة الاتحادية.
- ثانياً المصادر الاجنبية:**

A. Books:

1. Certo, Samuel C., Certo, S. Trevis, **Modern Management - Concepts and Skills**, 12<sup>th</sup>, ed., Pearson, (2012).
2. Edmonds, Thomas P., Tsay, Bor-Yi, and Olds, Philip R., **Fundamental Managerial Accounting Concepts**, 6th, ed., McGraw- Hill Irwin, (2011).
3. Granof, Michael H., and Khumawala, Saleha B., **Government and Not-for-profit Accounting concepts & practices**, 5<sup>th</sup>, de. , Wiley John Wiley & Sons, Inc., (2011).
4. Horngren, Charles T., Foster, George, and Datar, Srikant M., **Cost Accounting a Managerial Emphasis**, 14<sup>th</sup>, ed., (2014).
5. Needles, Belverd E., Powers, Marian, and Crosson, Susan V., **Financial & Managerial Accounting**, 10<sup>th</sup>, ed. , South-Western, (2014).
6. Wilson, Earl R., Kattelus, Susan C., and Reck, Jacqueline L., **Accounting for Governmental and Nonprofit Entities**, 14<sup>th</sup>, ed., McGraw- Hill Irwin, (2007).

B. Periodicals:

1. Fuior, Elena, Gutan, Valentina, **The Budgeting based on the Performance: Conceptual Framework and Implementation Details**, Trade Co-operative University of Moldova, Chisinau, REPUBLIC OF MOLDOVA, Vol. 18, Issue 1, P.P 70-83, (2015).
2. Hager, Greg Ph. D., Hobson, Alice, Wilson, Ginny Ph.D., **Performance-Based Budgeting: Concepts And Examples**, Research reports No:302, legislative research commission, P.P 1-69 2001.